

Distr.: General
13 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٣٨ من جدول الأعمال المؤقت*
الحالة في أفغانستان

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٣/٦٦ وقرار مجلس الأمن ٢٠٤١ (٢٠١٢)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقريرا عن التطورات في أفغانستان كل ثلاثة أشهر.
- ٢ - ويتضمن هذا التقرير آخر المستجدات المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود ذات الشأن التي بُذلت في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريرتي السابق المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/855-S/2012/462). ويعرض التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية ذات الصلة بأفغانستان.

* A/67/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



ثانياً - التطورات الهامة

ألف - التطورات السياسية

٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تركّز اهتمام الجهات المعنية الأفغانية والدولية على الأعمال التحضيرية وأعمال المتابعة لمؤتمر طوكيو المعني بأفغانستان الذي عقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢، وتشاركت في رئاسته حكومتا أفغانستان واليابان. وقد ثبت بوضوح من عدد من حضر المؤتمر من الممثلين الرفيعة المستوى وحجم ما أعلن فيه من تبرعات مالية أن التخلي عن أفغانستان أمر غير وارد حتى مع الانخفاض التدريجي في الوجود العسكري الدولي. ورهنا بما ستحرزه الحكومة من تقدم في بعض مجالات رئيسية، تعهد المجتمع الدولي بمواصلة تقديم المساعدة خلال فترة الانتقال إلى عقد التحول المحدد بالفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤.

٤ - وقبيل المؤتمر، في ٢١ حزيران/يونيه، أدلى رئيس أفغانستان، حامد كرزاي، ببيان أمام جلسة مشتركة للجمعية الوطنية. وتعهد الرئيس بتكريس السنتين المتبقيتين من فترة رئاسته لجهود تعزيز الحكم الرشيد والمساءلة وتحقيق فعالية المعونة. وفي أعقاب المؤتمر، أصدر في ٢٧ تموز/يوليه مرسوماً رئاسياً ضمَّه إجراءات محددة ومقيدة زمنياً لتتخذها الوزارات والوكالات الحكومية، وينصب تركيزها على بعض جوانب الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في مؤتمر طوكيو بالتصدي لظواهر الإفلات من العقاب والفساد وتعزيز الهياكل الحكومية.

٥ - وفي إعلان طوكيو وإطار عمل طوكيو للمساءلة المتبادلة، أعاد المشاركون في مؤتمر طوكيو، تأكيد التزامهم بإجراء "انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة وذات مصداقية في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وفقاً للدستور. وما يلزم حالياً هو الاتفاق على الإطار القانوني والفني لذلك. وعلى وجه التحديد، ينبغي تأمين صدور قانون الانتخابات والقانون المتعلق بواجبات وهيكل لجنة الانتخابات المستقلة، في غضون الربع الأول من عام ٢٠١٣، أي قبل موعد الاقتراع بسنة. ويوجد أولهما حالياً لدى وزارة العدل وينبغي، وفقاً للمرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه، أن يقدم إلى مجلس الوزراء بحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. أما ثانيهما، الذي ينظم التعيينات في المناصب القيادية للجنة، فيوجد حالياً لدى مجلس النواب في الجمعية الوطنية. ومن الأمور الجوهرية لتوسيع نطاق الثقة في هذه العملية، حتى إذا لم يوافق على القانون، تمتع من يعينون في قيادة اللجنة بالمصداقية وأن تكون العملية تشاورية. وفي تطور آخر، في ١٠ تموز/يوليه، أعلن كبير الموظفين الانتخابيين في لجنة الانتخابات المستقلة استقالته من منصبه، بينما ستنتهي مدة الرئيس الحالي للجنة في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٦ - وبناء على طلب لجنة الانتخابات المستقلة، قام فريق مؤلف من ثلاثة أشخاص لإعداد دراسة الجدوى المتعلقة بسجل الناخبين، بتيسير من مشروع الدعم الانتخابي (مشروع تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد - المرحلة الثانية) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقييم وسائل تحسين سجل الناخبين من أجل العملية الانتخابية المقبلة. وعُرضت نتائج هذا التقييم على اللجنة في ٣١ تموز/يوليه. وأوصى الفريق بأن جعل عملية تسجيل الناخبين تتم على مراحل تشمل الربط بين الناخبين ومراكز الاقتراع سيساعد على أفضل وجه على تقليل احتمالات التزوير، وتحسين التخطيط التنفيذي، وتوفير أساس يتمتع بالاستدامة للعملية المستمرة للتثبت من هوية الناخب. وبعد أن اجتمع الرئيس كرزاي باللجنة في ١ آب/أغسطس، أعرب عن تأييده بوجه عام، وأصدر توجيهاته بإجراء مناقشات مع وزارة المالية بشأن آليات التمويل. وطلبت الجهات المانحة الدولية المحتملة مزيداً من المعلومات بشأن المخاطر السياسية والأمنية وغيرها وكذلك الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من هذه المخاطر في سياق ما يُعد عملية طموحة وعالية التكلفة.

٧ - وما زالت الدورة الانتخابية المقبلة تحظى باهتمام شديد لدى الجهات المعنية الأفغانية. وقد عقد الائتلافان السياسيان الرئيسيان، وهما الجبهة الوطنية لأفغانستان والائتلاف الوطني لأفغانستان، اجتماعات مشتركة مع جماعات أخرى، منها حزب الحقوق والعدالة والحزب الإسلامي، ويفضلان بوجه عام اضطلاع الأحزاب السياسية بدور أكبر في الإطار الانتخابي. وفي ١٢ تموز/يوليه، قام الحزب الإسلامي هو الآخر، الذي يتزعمه عبد الهادي أرغاندیوال، بعقد اجتماعه الوطني في كابل، وحضره أكثر من ٢٠٠٠ شخص وأكد فيه على تأييد عملية السلام وضرورة المشاركة النشطة في انتخابات عام ٢٠١٤. بيد أن لائحة جديدة صدرت في ١١ تموز/يوليه وتشترط لتسجيل أي حزب رسمياً أن تكون لديه مكاتب في ٢٠ مقاطعة، فأثارت شيئاً من القلق إزاء القيود المحتملة من ذلك على النشاط السياسي.

٨ - وتركز قدر كبير من النشاط الدبلوماسي بين حكومتي أفغانستان وباكستان على المسائل الممتدة عبر الحدود بينهما. وشكا المسؤولون الباكستانيون من أن جماعات مسلحة توجد قواعدها في أفغانستان تشن غارات على محافظة دير ووكالة باجاور القبلية. وفي ٢٥ حزيران/يونيه، استدعت وزارة خارجية باكستان نائب سفير أفغانستان في إسلام آباد لتسلمه احتجاجاً شديداً للهجة إزاء ما تفيد به التقارير من أن حوالي ١٠٠ مقابل عبروا الحدود في محافظة دير في الليلة السابقة وقتلوا ستة من أفراد قوة الأمن الباكستانية و ١١ من أفراد الميليشيا. وفي ٢٢ تموز/يوليه، اتصل نائب وزير خارجية أفغانستان، جاود لودين، بسفير باكستان في كابل ليعرب له عن شديد القلق مما يدعى من حدوث قصف في مقاطعة كونار الشرقية من جانب قوات باكستانية. وفي ١٥ آب/أغسطس، تقابل رئيساً أفغانستان

وباكستان في مكة، المملكة العربية السعودية، على هامش انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامية، التي نظمتها منظمة التعاون الإسلامي، واتفقا على إنشاء بعثة عسكرية مشتركة للتحقيق في الحوادث ذات الصلة. وفي ٢٥ آب/أغسطس، ذكرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية أن زعيم حركة طالبان الباكستانية (تحريك طالبان)، مولوي دادله، كان بين المتمردين الذين قُتلوا في غارة جوية في كونا في كونار في اليوم السابق.

٩ - وكان حادث القصف عبر الحدود في كونار أحد الأسباب التي ذُكرت لاستجواب مجلس النواب في الجمعية الوطنية لوزير الدفاع والداخلية، عبد الرحيم ورداك وبسملاه خان محمدي، في ٤ آب/أغسطس. وشملت الانتقادات الأخرى وجود الفساد في كلتا الوزارتين إلى جانب عدم احترام السلطة التشريعية وأداء وزير الداخلية. وقرر أعضاء الجمعية عن طريق التصويت سحب الثقة بالوزيرين. وعقب ذلك، أعلن مجلس الأمن الوطني احترامه لقرار الجمعية، وأصدر الرئيس كرزاي تعليماته لكل من الوزيرين بالاستمرار في المنصب بصفة وزير لتسيير الأعمال. وفي ٧ آب/أغسطس، استقال السيد ورداك من منصبه وعُيّن لاحقا مستشارا أقدم للرئيس لشؤون الأمن.

١٠ - واستجابة لطلب من الحكومة الأفغانية، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، في ١٩ تموز/يوليه، رفع اسم وزير المالية في نظام حكم الطالبان، عبد الوصي معتصم أغا، من قائمة الجزاءات. وبلغ مجموع الأفراد الذين رُفعت أسماءهم من القائمة منذ أن فرضت الجزاءات في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، ٢٠ فردا. ويُجري مجلس الأمن حاليا استعراضا لتنفيذ التدابير التي حددها القرار ١٩٨٨، من المقرر إتمامه بحلول نهاية عام ٢٠١٢، والهدف منه كفالة أن تكون المهام والأنشطة المقررة موجهة على النحو الأمثل إلى دعم توسيع نطاق الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار.

١١ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى أفغانستان بذل الدعم التحليلي والاستشاري واللوجستي لأعمال المجلس الأعلى للسلام، وواصلت، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم لبرنامج إحلال السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، الذي يهدف إلى سحب المقاتلين من ذوي الرتب الدنيا من ميدان القتال. وتفيد الأمانة المشتركة لذلك البرنامج بأنه في منتصف آب/أغسطس، بلغ عدد العناصر المناوئة للحكومة سابقا التي التحقت بالبرنامج رسميا ٥٠٢٥ عنصرا. ويعمل نحو ١٠ في المائة منهم حاليا في قطاع الأنشطة الإنسانية لإزالة الألغام، بدعم من دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ويسهمون في إنجاز التزامات الحكومة بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتمثل مشاركتهم النشطة بوصفهم

أفراداً في مجتمعات محلية، من منطلق اهتمامهم بمجتمعهم هذه، نتيجة إيجابية للجهود العامة للإصلاح وإعادة الإدماج. وعن طريق العضوية في اللجنة التقنية لبرنامج إحلال السلام وإعادة الإدماج في أفغانستان، تواصل البعثة بذل جهود الدعوة وإسداء المشورة بشأن المسائل المتصلة بالفرز، والمشاركة المجتمعية، والإفلات من العقاب، وتوفير الأمن للمقاتلين المعاد إدماجهم.

١٢ - ويدأب المجلس الأعلى للسلام، برئاسة صلاح الدين رباني، على تقوية الأنشطة الرامية إلى تهئية الأحوال السياسية التي تساعد على جعل عملية السلام عملية وطيدة. ويمثل إنشاء فريق عامل بشأن المجتمع المدني إحدى المبادرات العملية التي اتخذها المجلس للتواصل مع المجتمع الأفغاني على نطاق أكثر اتساعاً، يشمل على سبيل المثال النساء والشباب وممثلي الكيانات الدينية. وفي ٢ تموز/يوليه، قام رئيس المجلس رباني وبعض من كبار أعضائه بزيارة المملكة العربية السعودية واتفقوا مع نظرائهم السعوديين على ضرورة العمل مع باكستان على السير قدماً بعملية السلام وعلى استغلال الدور الهام للعلماء والقيادات الدينية. بيد أنه أُرجمت زيارة كان مقرراً أن يقوم بها أعضاء من المجلس لباكستان في أوائل آب/أغسطس، وأفيد بأن ذلك تم نتيجة للقصف الذي وقع عبر الحدود في كونار.

١٣ - وقد تجمّع في كابل أكثر من ١٥٠ من الشخصيات المرموقة من العلماء وناشطي المجتمع المدني والقيادات الدينية من جميع أنحاء المنطقة لحضور المؤتمر الثاني للتعاون الإسلامي الدولي لتأمين مستقبل سلمي في أفغانستان. وأدلى ممثلي الخاص، يان كويتش، بخطاب رئيسي في المؤتمر. وفي ٢١ حزيران/يونيه، أصدر المشاركون في المؤتمر بياناً ختامياً أعربوا فيه عن إدانتهم للتفجيرات الانتحارية وغيرها من أعمال العنف العشوائي ضد المدنيين، بما فيها أعمال الاعتداء على المواقع المقدسة والاحتفالات الدينية والأسواق والاجتماعات العامة. وشهدت المبادرات المحلية أيضاً قيام محافظي مقاطعتي أوروغان وقندهار، بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بعقد بعض التجمعات التقليدية. وفي ٢ تموز/يوليه، اجتمع مئات من علماء الدين وشيوخ القبائل في تيرين كوت وأصدروا إعلاناً يتضمن ١١ نقطة وأعربوا فيه عن تأييدهم للمصالحة. وفي ١٥ تموز/يوليه، انعقد حدث مماثل في قندهار، اتخذ المشاركون فيه قراراً تضمن ١٥ نقطة، وشددوا فيه على الحاجة إلى بسط سيادة القانون وإصلاح الأجهزة الأمنية وتحسين قدرات لجان السلام في المقاطعات على التواصل.

باء - التطورات الأمنية

١٤ - سارت على النحو المقرر المرحلة الثالثة لعملية نقل المسؤوليات الأمنية إلى قوات الأمن الوطني الأفغانية، حيث تولت هذه القوات تلك المسؤوليات فيما يتعلق بمقاطع كاييسا وكوندوز وأوروزغان وبكامل مقاطعة قندهار، أي ما يغطي ٧٥ في المائة من سكان أفغانستان. ولم يحدث تدهور يُذكر في النظام العام أو في الاتجاهات الأمنية في المناطق التي شهدت نقل المسؤوليات الأمنية. وينصّب حاليا تركيز اللجنة المكلفة من الحكومة بتنسيق عملية نقل المسؤوليات على الأعمال التحضيرية للمرحلتين الأخيرتين لهذه العملية.

١٥ - ومنذ أيار/مايو، انتشر الاهتمام على نطاق واسع بالتقارير التي تفيد بحدوث انتفاضة شعبية في محافظة أنذار من مقاطعة غازي، التي شهدت صدمات عنيفة بين الطالبان وكيانات مسلحة أخرى من أجل السيطرة على ذلك الإقليم. وفي خضم هذا الصراع المعقد والمتطور، وردت تقارير مماثلة عن حدوث مقاومة لهُجُج التقييد التي تفرضها الطالبان المتعنتة في مقاطعات غور ونورستان وנגارهار ولغمان، إلى جانب تقارير عن وقوع صدمات فيما بين المتمردين في مقاطعات ورداك ولوغار ولغمان.

١٦ - وواصلت الأمم المتحدة رصد الأحداث الأمنية ذات الأهمية بالنسبة لعمل الجهات الفاعلة الأمنية وحركتها وسلامتها والتي يمكن أن تؤثر على إنجاز الأنشطة والبرامج المقررة. وكانت الأمم المتحدة وبعض شركائها المنفذين هدفا مباشرا أو عرضيا في الهجمات التي تعرضت لها القوافل في مقاطعات فارياب وغور وهيرات وورداك وفرح وقندهار خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٩ آب/أغسطس، أصيب موظف وطني تابع للأمم المتحدة بجروح عندما انفجر جهاز متفجر مرتجل في إحدى مركبات الأمم المتحدة في محافظة كلدار من مقاطعة بلخ، وإن لم يكن قد تحدد ما إن كانت هذه المركبة مستهدفة بهذا الانفجار. وحدثت في مقاطعات بادغيس وكونار وهيرات وفرح وبغلان عمليات اختطاف لبعض الموظفين الوطنيين، ولكن أُطلق سراحهم جميعا بعد ذلك دون أن يلحق بهم أذى نتيجة لتدخل بعض الشيوخ. ووردت تهديدات لبعض الموظفين الوطنيين في مقاطعة نغارهار؛ بينما هوجمت بعض مرافق النقل التي يستخدمها أفراد الأمم المتحدة في مدينتي كابل وقندهار.

١٧ - وبوجه عام، ظلت الحوادث الأمنية المسجلة على مستوى أدنى من مستواها في عام ٢٠١١، حيث كانت أرقامها أقرب إلى مستويات عام ٢٠١٠. وفي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه، التي تشكل تقليديا موسم القتال الصيفي، سُجلت ١٩٠ ٥ حادثة، مما يمثل انخفاضاً بنسبة ٣٠ في المائة بالمقارنة بتلك الفترة نفسها في عام ٢٠١١، (٤٧٠ ٧ حادثة). ويُقدر أن هذا الانخفاض نتج عن عدة اتجاهات، منها الحظر الذي تفرضه

قوات الأمن الأفغانية والدولية على المتمردين وشحنات الأسلحة والتمويل، إلى جانب إعادة نشر القوات الدولية، مما قلل احتمالات نشوب الصدامات المسلحة المباشرة. ووقعت ٦٩ في المائة من جميع حوادث الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه في المناطق الجنوبية والجنوبية - الشرقية والشرقية، ووقعت أغلبيتها في مقاطعات قندهار وكونار وبنغازي وغازني وخوست وهلماند.

١٨ - وظلت جهود المتمردين مركزة على طرق التسلل من المقاطعات الجنوبية - الشرقية والشرقية إلى كابل. ومن اللافت للنظر حدوث زيادة في الحوادث الأمنية المسجلة في مقاطعات كونار وبنغازي ولغمان ولوغان في الفترة الممتدة بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه، بالمقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١١. وشكلت الصدامات المسلحة والأجهزة المتفجرة المرتجلة الأغلبية الكبرى من هذه الحوادث. وحدث انخفاض طفيف في الهجمات الانتحارية، حيث وقع ٣٢ منها في الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه، مقابل ٣٧ في عام ٢٠١١. وفي شهر تموز/يوليه، وبرغم الجهود المطردة من جانب المتمردين، سُجلت خمس هجمات انتحارية، مقابل تسع هجمات في عام ٢٠١١. وقد نتج جزء من هذا الانخفاض عن قيام قوات الأمن الأفغانية والدولية بضبط كميات كبيرة من المتفجرات والأجهزة الانتحارية وتفكيك خلايا الهجمات الانتحارية. وأفادت أجهزة الأمن بأن شهر تموز/يوليه شهد إحباط خمس هجمات مزعومة في مدن كابل وهيرات وقندهار وكوندوز، وأنه قد تم منع وقوع هجوم في كابل عن طريق عملية تصفية إحدى الخلايا الانتحارية في ٢ آب/أغسطس.

١٩ - وما برحت هذه الهجمات، ما حُطّط منها وما نُفذ، تتعاضد من حيث درجة تعقدتها وشدتها. ففي ٢١ حزيران/يونيه، فرض أربعة مهاجمين مسلحين بأسلحة خفيفة وثقيلة حصارا استمر ١٢ ساعة على مطعم قائم على ضفاف إحدى البحيرات في ضواحي كابل، وقتلوا خلاله ٢١ مدنيا أفغانيا وثلاثة من أفراد الشرطة الأفغانية وجرحوا سبعة مدنيين آخرين. وفي حين أن الطالبان اعترفوا بمسؤوليتهم عن ارتكاب هذه الجريمة، فإنهم حاولوا تبرير استهدافهم لمكان مدني وأشخاص مدنيين بالتذرع بأن المطعم كان موقعا لسلوك غير إسلامي.

٢٠ - وتسير عملية زيادة قوام الشرطة الوطنية الأفغانية إلى ١٥٧ ٠٠٠ فرد وقوام الجيش الوطني الأفغاني إلى ١٩٥ ٠٠٠ فرد بحلول نهاية عام ٢٠١٢، بمعدل سابق للمستهدف. ففي نهاية تموز/يوليه، بلغ القوام التقديري للشرطة ١٤٩ ٠٠٠ فرد والقوام التقديري للجيش ١٨٥ ٠٠٠ فرد. ولمزيد من التأكيد على دور الإنفاذ السليم للقوانين الذي تضطلع به

الشرطة، اضطلعت أمانة "البوليسي ماردومي" (الشرطة الديمقراطية)، التي أنشأتها وزارة الداخلية في نيسان/أبريل لتنسيق مبادرات الشرطة المجتمعية والتواصل مع المجتمع المدني بغية تعزيز مساهمة الشرطة وزيادة سرعة استجابتها، بالإشراف على إنشاء وحدات مكرسة للشرطة المجتمعية في ثماني مقاطعات. ويتركز العمل حالياً على إعداد استراتيجية الوزارة ومنهج الدراسة وبرنامج التدريب. بيد أنه حدث تخلف في الجهود الرامية إلى تقوية تعيينات أفراد الشرطة النسائية وتعزيز قدرتها، وهي عنصر بالغ الأهمية لكفالة تيسير سبل الوصول إلى العدالة للنساء والأطفال. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أداء دور نشط في تنسيق الموارد الدولية لمساعدة الوزارة في هذه الجهود، وتدعم إشراك المجتمع المدني في هذه الإصلاحات. أما عملية الاستعاضة عن شركات الأمن الخاصة بقوة الحماية العامة الأفغانية فقد سارت سيراً بطيئاً حيث شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تغيير نائب وزير الداخلية المسؤول عن المشروع وكبير الموظفين التنفيذيين للمشروع.

٢١ - واستمر التوسع في برنامج الشرطة المحلية الأفغانية. فبحلول منتصف آب/أغسطس، جاوز عدد الأفراد العاملين ٢٦٦ ١٦ فرداً في ٧١ موقعا معتمداً. وفي حين أن هذه القوات الأمنية المحلية قد أسهمت في تحقيق الاستقرار في عدة مناطق، فإنه لا تزال توجد شواغل بشأن مسائل الإفلات من العقاب، والفرز، والافتقار إلى خطوط واضحة للقيادة والسيطرة، واحتمال عودة ظهور ميليشيات منحازة عرقياً أو سياسياً. وأعربت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن قلقها من تعيين بعض من يُدعى انتهاكهم لحقوق الإنسان في بعض مواقع المسؤولية، وكذلك من عدة تقارير تفيد حدوث انتهاكات تورط فيها أفراد تابعون للشرطة المحلية. وقد اعتُقل أحد قادة الشرطة المحلية من كوندوز في ٢٣ حزيران/يونيه عقب ادعاءات تزعم أنه احتجز فتاة عمرها ١٨ سنة لمدة خمسة أيام واغتصبها مراراً خلالها.

٢٢ - ووفقاً لما أفاد به مسؤولون محليون، قُتل، في أوائل آب/أغسطس في مقاطعة أوروغمان الجنوبية، تسعة على الأقل من أفراد قبائل البشتون. ومن المعتقد على نطاق واسع أن هذا القتل ارتكبه أفراد من طائفة الهزارة قدموا أنفسهم على أنهم ضباط تابعون لمبادرة للدفاع المحلي. وقد وقعت هذه الحادثة عقب مصرع فردين من طائفة الهزارة بأيدي الطالبان حسبما يبدو. ويساور القلق المسؤولين الحكوميين المحليين إزاء شبح نشوء حلقة من العنف المدفوع بدوافع عرقية وإزاء التهديدات التي يُلوح بها البعض في طائفة البشتون بأنهم سيحولون أسلحتهم لتصبح مصوبة ضد الحكومة إذا لم تتم إقامة العدل.

٢٣ - واستمر ورود التقارير عن حالات انشاق من هيئات أمنية أفغانية شتى. ويشمل هذا ١٧ من أفراد الشرطة المحلية في مقاطعة بادغيس الشمالية - الغربية يُعتقد أنهم انضموا إلى

الطالبان في ٢٤ حزيران/يونيه، و ٩٣ فردا آخرين بدّلوا انتماءهم في ٣ تموز/يوليه. ويمثل قيام أشخاص نظاميين من الأفغان بقتل أو إصابة زملاء لهم وبعض نظرائهم الدوليين تطورا مقلقا يضر بالثقة خلال عملية نقل المسؤوليات الأمنية التي تعتمد على التنسيق الوثيق بين الأفغان وموجهيهم الأجانب. وشملت هذه الحوادث ما وقع في ١٧ آب/أغسطس وهو قيام أحد الجنديين في الشرطة المحلية، يُعتقد أنه متمرّد سابق، بإطلاق النار وقتل فردين من أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أول يوم له في التدريب في مقاطعة فرح الغريبة. ومن الحوادث التي وقعت فيما بين الأفغان قيام فرد من الشرطة الأفغانية بقتل عشرة من زملائه في ١١ آب/أغسطس في مقاطعة نمرّوز الجنوبية - الشرقية.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٤ - شهد التعاون وبناء الثقة على الصعيد الإقليمي إحراز تقدم في مجموعة واسعة النطاق من المجالات في المؤتمر الوزاري لمنطقة "قلب آسيا" المعقود في كابل في ١٤ حزيران/يونيه، وهو اجتماع المتابعة الأول على المستوى الوزاري لعملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. وضم الحاضرون وفودا رفيعة المستوى من ١٤ من دول منطقة قلب آسيا، و ١٤ من البلدان الداعمة، و ١١ من المنظمات الإقليمية والدولية. وقرر المشاركون، ضمن ما قرروه من عناصر أخرى، المضي قدما في تنفيذ سبعة من التدابير ذات الأولوية لبناء الثقة، هي: إدارة حالات الكوارث؛ ومكافحة الإرهاب؛ ومكافحة المخدرات؛ والتعاون فيما بين الغرف التجارية؛ والفرص التجارية؛ والبنية الأساسية الإقليمية؛ والتعليم. ويتواصل حاليا إعداد هذه التدابير وتطويرها وتنفيذها.

٢٥ - وسعيا إلى توطيد عملية اسطنبول، وتمهيدا لمؤتمر طوكيو، عُقد مؤتمر على مستوى القمة بشأن الاستثمار في أفغانستان في نيودلهي في ٢٤ حزيران/يونيه استضافه اتحاد الصناعات الهندية. ومثّل كلا من حكومتي أفغانستان والهند في المؤتمر وزراء من ذوي المهام الرئيسية، وجاوز عدد المشاركين فيه ٥٠٠ مشارك من ٣٣ بلدا وزهاء ١٥٠ شركة هندية و ٨٥ شركة أفغانية، أبدوا التزامهم بمساعدة أفغانستان ومساندة تنميتها الاقتصادية.

٢٦ - وفي ٧ تموز/يوليه، رأس نائب وزير خارجية أفغانستان اجتماعا لكبار المسؤولين، أرسى فيه المشاركون الأساس لاجتماع عُقد على مستوى السفراء في ٢٣ تموز/يوليه في كابل، اتفقت فيه البلدان التي أخذت زمام المبادرة بشأن شتى تدابير بناء الثقة على تعيين جهات للتنسيق على وجه السرعة والعمل مع الأفرقة التقنية الإقليمية في صوغ خطط التنفيذ. وتؤكد تقديم الدعم من جانب وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها. وفي

٣ أيلول/سبتمبر، اجتمع في أنقرة الفريق التقني الإقليمي المعني بمكافحة الإرهاب، وتصدرته حكومات أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وتركيا.

٢٧ - وفي ١٩ تموز/يوليه، عقد رئيس أفغانستان اجتماعا في كابل مع رئيس وزراء باكستان راجا برفيز أشرف ووزير خارجيتها هنيا رباني خار. وأكد الوفد الباكستاني من جديد تأييده لعملية السلام وتعهد بزيادة الجهود المبذولة في مجال تيسير الاتصالات والمفاوضات المباشرة فيما بين الأفغان. وفي ٣ تموز/يوليه، أعربت وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، هيلاري رودهام كلينتون، في اتصال هاتفي مع نظيرها الباكستاني، عن أسفها للحادث المفجع الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقُتل فيه ٢٤ جنديا باكستانيا. وفي ذلك اليوم نفسه، أعلنت باكستان إعادة فتح طرق إمدادات منظمة حلف شمال الأطلسي إلى داخل أفغانستان.

٢٨ - وكان لحادث اغتيال رئيس شعبة أمن الدولة في مقاطعة كوهيستوني باداخشون، طاجيكستان، الذي وقع في ٢١ تموز/يوليه وما أعقبه من عمليات للجيش في ذلك البلد، تأثير عبر الحدود في مقاطعة باداخشان في شمالي أفغانستان. ونتيجة لما أُفيد عن وجود جماعات متطرفة طاجيكية على الجانب الأفغاني ثارت المخاوف من أن تسعى هذه الجماعات إلى استغلال حالة عدم الاستقرار. وفي ٢٦ تموز/يوليه، التقى رئيس طاجيكستان، إيمومالي رحمون، ووزير داخلية أفغانستان لمناقشة مسألة أمن الحدود المشتركة بين البلدين. وقد أغلقت طاجيكستان حدودها خلال العمليات العسكرية، مما أثر على حركة الأفغان المقيمين في منطقة باداخشان الجبلية. وظلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تتواصل طيلة هذه الأحداث مع المسؤولين المحليين والقنصلين الأفغان والطاجيكيين، بما في ذلك التواصل بشأن تيسير الوصول لأغراض المساعدة الإنسانية.

٢٩ - وقام ممثلي الخاص بزيارات رسمية لكازاخستان وقيرغيزستان والاتحاد الروسي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي اجتماع عُقد في ٢٨ حزيران/يونيه في أستانا، أعاد رئيس كازاخستان، نورسلطان نزارباييف، تأكيد مساندة حكومته على نحو استباقي للتعاون الإقليمي، بما في ذلك في إطار عملية اسطنبول. وفي الاجتماعات التي جرت في موسكو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ آب/أغسطس، أعرب وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرجي لافروف، وغيره من كبار المسؤولين عما يساور روسيا من شواغل شديدة بشأن إنتاج المخدرات والاتجار بها. وكانت الديناميات الإقليمية هي مناط التركيز في الاجتماعات التي جرت في بيشكيك في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر.

ثالثاً - حقوق الإنسان

٣٠ - سجلت الفترة الممتدة بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه انخفاضاً بنسبة ٤ في المائة في عدد الضحايا المدنيين بالمقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١١. ووثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وقوع ٣٧٨ ٢ ضحية من المدنيين (٩٣٠ قتيلاً و ٤٤٨ جريحاً) على مدى فترة الأشهر الثلاثة، مقابل ٤٦٦ ٢ ضحية من المدنيين (١٠٢٩ قتيلاً و ٤٣٧ جريحاً) في عام ٢٠١١. وعلى وجه الخصوص، حدث انخفاض ملموس في عدد الضحايا من المدنيين نتيجة للهجمات الانتحارية والاشتباكات الأرضية بين القوات الموالية للحكومة والعناصر المناوئة لها. وتُعزى المسؤولية إلى المتمردين عن وقوع ٨٥ في المائة من الضحايا المدنيين، وهو ما يفوق النسبة المناظرة في الفترة نفسها من عام ٢٠١١ وقدرها ٧٨ في المائة، وتعزى إلى القوات الموالية للحكومة نسبة قدرها سبعة في المائة، وهي أقل من النسبة السابقة في عام ٢٠١١ وقدرها ١٢ في المائة. ولم يمكن عزو المسؤولية عن وقوع نحو تسعة في المائة من الضحايا المدنيين إلى أي طرف.

٣١ - وصدرت رسالة يدعى أنّها من الملائمة عيد الفطر، الذي يُحتفل فيه بانتهاء شهر رمضان المعظم، وحث فيها مقاتلي الطالبان على عدم إيذاء المدنيين، معتبراً ذلك واجباً دينياً. وبالمثل، أدلى زعيم فصيل الحزب الإسلامي، قلب الدين حكمتيار، ببيان معلن بهذه المناسبة، شدد فيه على حماية المدنيين. وتقيضاً لهذا الخطاب، استمر شن الهجمات في الأماكن التي يرتادها المواطنون العاديون وازدادت عمليات الاغتيال المتعمد للمدنيين. وخلال شهر رمضان، وقعت خمس على الأقل من حوادث الاعتداء استهدفت بعض الأئمة في المساجد. وكان اليوم الأشد فتكاً حتى الآن في عام ٢٠١٢ هو يوم ١٤ آب/أغسطس، الذي سُجلت فيه حوادث عنف في شتى أنحاء البلد، استهدف عدد منها رواد الأسواق بمناسبة العيد، مما أسفر عن وقوع أكثر من ٢٠٠ مدني بين قتيل وجريح. وفي حادثة أُبلغ عنها في ٢٧ آب/أغسطس، أُفيد عن مقتل ١٧ مدنياً، منهم امرأتان، في ظروف بشعة في مقاطعة هلماند، حيث قُطعت رؤوس العديد منهم. وأصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان بياناً أدانت فيه بشدة هذا الفعل المستهجن وطالبت بتقديم مرتكبيه إلى العدالة. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أدى هجوم انتحاري مزدوج في سيد أباد بمقاطعة وارانداك إلى مقتل ثمانية مدنيين على الأقل. فبعد هجوم من مفجّر انتحاري وحيد، انفجرت قبلة ضخمة للغاية محملة في شاحنة فسوّت بالأرض مبنى المركز الإداري للمحافظة وألحقت أضراراً بالمباني المحيطة به.

٣٢ - وفيما بين ١ أيار/مايو و ٣١ تموز/يوليه، ازدادت أيضا حالات الاغتيال المتعمد للمدنيين، بمن فيهم المسؤولون والعاملون في الحكومة وشيوخ المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة الدينية، وأسفرت عن مصرع ٢٣١ فردا وجرح ١٣٩ آخرين. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٨٨ في المائة عن الفترة ذاتها من عام ٢٠١١، حيث بلغ عدد القتلى ١٦٢ وعدد الجرحى ٣٥. وفيما يتعلق بزيادة عدد الجرحى إلى ثلاثة أمثاله، فإنها يمكن أن تُعزى جزئيا إلى الازدياد في استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة في حالات الاغتيال المتعمد. وفي ١٣ تموز/يوليه، قُتلت رئيسة إدارة شؤون المرأة في مقاطعة لغمان، حنيفة صافي، بواسطة جهاز متفجر يُتحكم فيه من بُعد، أدى أيضا إلى جرح أفراد من أسرتها. ووقع في ١٤ تموز/يوليه هجوم انتحاري على حفل زفاف في مقاطعة سامنغان الشمالية استهدف عضو البرلمان والزعيم المحلي أحمد خان سامنغاني، وقُتل من جرائه أيضا قائد الشرطة الإقليمية والرئيس المحلي لمديرية الأمن الوطنية و ٢٣ مدنيا آخر. ولم تدع أي من جماعات المتمردين المسؤولية عن هذا الهجوم، وسادت نظريات متنافسة بشأن مرتكبه ودوافعه في خضم توترات معقدة داخل الفصائل وفيما بينها. وعلى الجانب الموالي للحكومة، انخفضت انخفاضاً ملموساً وفيات المدنيين وإصاباتهم نتيجة للضربات الجوية والغارات الليلية وغيرها من العمليات العسكرية. وظلت أعداد الضحايا المدنيين نتيجة للغارات الجوية تفوق ما يسببه أي تكتيك آخر مما تستخدمه القوات الموالية للحكومة.

٣٣ - ولا تزال الممارسات التقليدية الضارة، وبخاصة التي تنال من النساء والفتيات، منتشرة انتشاراً وبائياً. وفي أعقاب احتجاجات كبيرة من جانب التنظيمات النسائية المحلية والمجتمع المدني بوجه عام، اعتذر وزير العدل في ٢٤ حزيران/يونيه عما بدر منه من تعليقات أشار فيها إلى دور إيواء النساء على أهما مواقع للفسق. وقد أعادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تأكيد دعمها لهذه الدور، التي تقدم دعماً بالغ الأهمية للنساء والفتيات الأفغانيات المعرضات للخطر. وأعربت البعثة عن قلقها إزاء استمرار حالات إعدام النساء خارج إطار القانون وبدعوى حماية الشرف في أنحاء مختلفة من أفغانستان. وفي أوائل تموز/يوليه، تعالى احتجاج عالمي شديد من جرّاء الإعدام العلني المصور فيلماً الذي نفذته الطالبان في امرأة عمرها ٢٢ سنة بدعوى ارتكابها للزنا في مقاطعة باروان. وشددت تنظيمات المجتمع المدني على مخاوفها من أن التخفيض التدريجي للوجود العسكري الدولي يمكن أن يؤثر تأثيراً ضاراً على المكاسب التي حققتها المرأة الأفغانية خلال العقد الماضي. وفي بيان صادر في ٢٤ تموز/يوليه، طالب تكتل من بعض التنظيمات بزيارة يقوم بها مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

٣٤ - وترادف مع مساعي التأثير النشطة التي بذلتها تنظيمات المجتمع المدني النسائية، تقدم عدة مسؤولين إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب العنف ضد المرأة، منهم مدير أحد السجون في مقاطعة لوغار، وقد صدر الحكم بإدانته وسجنه لمدة ١٦ عاما لاغتصابه فتاة عمرها ١٥ سنة في عام ٢٠١٠. وفي ١٧ و ١٨ تموز/يوليه، أنشئت في كابل "شبكة السلام (N-Peace)"، وهي مؤسسة لدعم ممارسة المرأة لدورها القيادي في بناء السلام. وبتيسير من الأمم المتحدة، تجمعت ٣٥ من القيادات النسائية واتفقت على أن تكون عملية السلام وتيسير الوصول إلى العدالة أولويتين مباشرتين لخطوة عمل شبكة السلام للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٥ - وفي ٢٧ تموز/يوليه، قامت منظمة الدفاع عن وسائل الإعلام، المسماة منظمة ناي لدعم انفتاح وسائل الإعلام في أفغانستان، هي وعدد من رابطات الصحفيين ونقاباتهم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بدعوة ممثلي وسائل الإعلام من شتى أنحاء البلد إلى الاجتماع لمناقشة مشاريع تعديلات لقانون وسائل الإعلام الجماهيري. وهناك قلق من أن المقترحات التي تعدها حاليا وزارة الإعلام والثقافة تهدد بتقليص حرية القول وزيادة سيطرة الحكومة على وسائل الإعلام. ويتضمن المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه هو الآخر نصوصا يمكن أن تقيد الحق في تلقي المعلومات ونقلها، حيث أنه يلزم وسائل الإعلام بأن "تتنبع عن الدعاية المضادة للدولة وعن أي شيء يمكن أن يؤدي إلى إثارة دوافع سلبية أو إلى تضليل الشباب".

رابعا - تنفيذ عملية كابل وتحقيق اتساق المعونة

٣٦ - في فترة التمهيد لانعقاد مؤتمر طوكيو، اجتمع في ٢٦ حزيران/يونيه المجلس المشترك للتنسيق والرصد، الذي تتشارك في رئاسته حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المعونة إلى أفغانستان، وأقر الورقة الصادرة عن الحكومة بعنوان "نحو الاعتماد على الذات - رؤية استراتيجية لعقد التحول" وخمسة برامج وطنية ذات أولوية. وتعرض الورقة خريطة طريق لأفغانستان من أجل توطيد أركان دولة مستدامة قادرة على إنجاز جميع مهامها في خدمة شعبها. وتركز الورقة على التخفيض التدريجي لدرجة الاعتماد على المساعدة الأجنبية، وتلزم الحكومة بتحقيق التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية.

٣٧ - وعمد إعلان طوكيو وإطار عمل طوكيو، المعتمدان في المؤتمر، إلى جعل الالتزامات الواقعة على كاهل حكومة أفغانستان تركز على خمسة مجالات رئيسية، هي: الديمقراطية والانتخابات العادلة؛ وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك التركيز بصفة خاصة على حقوق المرأة؛ والمالية العامة والنشاط المصرفي التجاري؛ وتنفيذ الميزانية والحوكمة على

المستوى دون الوطني؛ والنمو الشامل للجميع والمستدام. وبالمثل، أكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بتوجيه ٥٠ في المائة مما يقدمه من مساعدة إنمائية عن طريق الميزانية الوطنية لحكومة أفغانستان، وجعل ٨٠ في المائة منه متطابقا مع البرامج الوطنية ذات الأولوية، وبإنجاز سياسة حكومة أفغانستان لإدارة المعونة وإقرار هذه السياسة، عن طريق المجلس المشترك للتنسيق والرصد، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٣٨ - وفي اجتماع للجهات المانحة عُقد في ٣١ تموز/يوليه في كابل، قدمت وزارة المالية ورقة مفاهيمية بشأن تنفيذ إطار عمل طوكيو. وقوبل هذا بالترحيب من المجتمع الدولي بوصفه خطوة إيجابية في وضع جدول أولويات ما بعد طوكيو متضمنا التركيز الواضح على المساءلة المتبادلة. وسيجرى مزيد من التطوير لهذه الورقة لتشمل التركيز على التوصل إلى اتفاق بشأن صوغ بنية ملائمة للمعونة، اعتمادا على المجلس المشترك للتنسيق والرصد، لكفالة اطراد الحوار على صعيد السياسات. وقد أقر المجلس المشترك حتى تاريخه ١٦ برنامجا وطنيا ذا أولوية، الأمر الذي يعكس توافق الآراء فيما بين حكومة أفغانستان وشركائها الدوليين بشأن وجهة السياسات في القطاعات ذات الأولوية. وسيجرى تكثيف العمل بشأن البرامج الستة الأخيرة، بهدف أن يتم إقرارها من المجلس في تشرين الأول/أكتوبر.

٣٩ - وقد أدى المجتمع المدني دورا قويا وبناءً في المناقشات التي مهدت لمؤتمر طوكيو والتي حرت فيه. فقد شكلت مجموعة أساسية مؤلفة من ٢٥ منظمة محلية، تضم جميع المنظمات الجامعة الرئيسية وعدة تنظيمات نسائية وإحدى النقابات الرئيسية ومنظمة للشباب، فريقا عاملا مشتركا للمجتمع المدني. وقام هذا الفريق بانتخاب مندوبي المجتمع المدني الأفغاني الموفدين إلى مؤتمر طوكيو، والتواصل مع اللجنة التوجيهية اليابانية للمنظمات غير الحكومية، وصوغ ورقة لبيان الموقف، شُدّد فيها على أن الأمن والمساءلة والحكم الرشيد عناصر ضرورية للتنمية المستدامة، وأن الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني يجب أن تؤدي دورا بناء في أفغانستان في طور الاعتماد على الذات.

٤٠ - وفي ٢٩ حزيران/يونيه، أنجز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الأول للأداء الاقتصادي لأفغانستان في إطار ترتيبات التسهيلات الائتمانية الممددة. ولوحظ إحراز تقدم بشأن أهداف الإصلاح. وفيما يتعلق بمسألة مصرف كابل (حيث أدت الشواغل بشأن سلامة المصرف إلى سحب قدر كبير من ودائعه في عام ٢٠١٠، ثم إلى إخضاعه لمراجعة حساباته في نهاية المطاف ووضعه تحت الحراسة القضائية)، أبلغت السلطات الأفغانية عن بعض المستردات النقدية. بيد أنه لم يحدث تسديد تام من جانب أي من حملة الأسهم، وأحيلت الحالات إلى هيئة تحكيم خاصة وإلى لجنة تسوية المنازعات المالية.

خامسا - الحوكمة وسيادة القانون

٤١ - قبل انعقاد مؤتمر طوكيو، يسّرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عقد اجتماعات تشاورية بين الجهات المانحة بهدف المساعدة على إتمام صوغ البرنامج الوطني ذي الأولوية بشأن الحوكمة المحلية، وهو أحد البرامج التي أقرت في ٢٦ حزيران/يونيه. وسيصبح دعم الحوكمة على الصعيد دون الوطني أمرا متزايدا الأهمية مع انتهاء عمل أفرقة إعمار المقاطعات. ولا تزال البعثة تساعد الحكومة على صوغ خطط التنفيذ وتنسيقها، وكذلك على إتمام صوغ وإقرار البرامج المتعلقة بالمساءلة والشفافية، والمتعلقة بفعالية الحوكمة وكفاءتها.

٤٢ - ومن التطورات المهمة في مجال تمكين الجهود المؤسسية من التصدي للفساد اكتمال قوام اللجنة المشتركة المستقلة لرصد وتقييم جهود مكافحة الفساد، المؤلف من خمسة أعضاء، في تموز/يوليه. وقد قام الأعضاء الدوليون بزيارة أفغانستان في الفترة من ٦ إلى ٢٠ تموز/يوليه في إطار البعثة السادسة للجنة، التي شملت إجراء مشاورات مع مسؤولي الحكومة وممثلي المجتمع الدولي والمجتمع المدني. وأقرت اللجنة عددا إضافيا من المؤشرات القياسية والتوصيات يبلغ ١٧ مؤشرا وتوصية، ليصل المجموع إلى ٧٣ مؤشرا قياسيا و ٧٤ توصية. وشملت التدابير الموصى بها تعزيز الدور الرقابي للمجتمع المدني، وتعزيز الإشراف على مراقبة الحدود، وشن حملة للتوعية تركز على القيود الدينية المناهضة لممارسات الفساد، والامتنال للقيود المفروضة على التعاقد من الباطن، والإشارة إلى منظمات ومشاريع محددة حيثما يوصى بإجراء عمليات مراجعة للحسابات.

٤٣ - وعلى الرغم من استمرار الجهود الرامية إلى إتمام صوغ البرنامج الوطني ذي الأولوية بشأن تسخير القانون وتوفير العدالة للجميع، لا يتوقع أن يكون المشروع المنقح لهذا البرنامج جاهزا للإقرار من جانب المجلس المشترك للتنسيق والرصد في تشرين الأول/أكتوبر. ومع الإقرار بأن ما يتسم به قطاع العدالة من تعقد يجعل من الصعب بصورة خاصة صوغ برنامج من هذا القبيل، فإن من المقلق أنه قد مرت سنتان على مؤتمر كابل ولا يوجد بعد برنامج معتمد في هذا المجال البالغ الأهمية. وفي غضون ذلك، تواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان العمل مع الجهات المانحة على تزويد الحكومة بمنظور عام للدعم المتوقع لبرنامج العدالة. ويطرّد إحراز التقدم في مجال الإصلاح التشريعي لقطاع العدالة. وقد قُدّم المشروع الجديد لقانون الإجراءات الجنائية إلى الجمعية الوطنية في ٣٠ حزيران/يونيه ومن المتوقع إدراجه قريبا على جدول الأعمال التشريعية. وشهدت الفترة أيضا إنشاء عدة أفرقة عاملة لتنقيح قانون العقوبات. ولا يزال قيد الانتظار تعيين رئيس جديد للقضاة وأحد

أعضاء المحكمة العليا، بعد مرور سنتين على شغور هذين المنصبين لانتهاء مدة شاغليهما السابقين.

٤٤ - ويتواصل نقل المحتجزين القادمين من مرفق باروان للاحتجاز، الخاضع حالياً لسيطرة القوات المسلحة، للولايات المتحدة إلى حوزة السلطات الأفغانية، طبقاً لمذكرة التفاهم المبرمة في آذار/مارس ٢٠١٢ بين الحكومتين. وقد تم نقل عدد يصل إلى ١٠٠ من الأحداث إلى مركز كابل لإعادة تأهيل الأحداث، الأمر الذي زاد من القلق بشأن الاكتظاظ في هذا المركز وإزاء المخاطر الأمنية التي قد تنشأ من وضع أحداث خطرين في مرفق غير مهيب لإيواء محتجزين ذوي خطر على الأمن. ونهت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان الحكومة إلى ضرورة فصل هذه الفئة عن غيرهم من الأحداث المحتجزين وكفالة توفير تدابير أمنية إضافية.

سادسا - المساعدة الإنمائية والإنسانية

٤٥ - في حزيران/يونيه ٢٠١٢، انضم وزير الصحة العامة في أفغانستان إلى نظرائه في بقية العالم فوق على تعهد يقضي، طبقاً لمبادرة الأمين العام المعنونة "كل امرأة، كل طفل"، بدعم إنهاء وفيات الأطفال الممكن منعها. وسيساعد هذا التعهد على صقل الخطة الوطنية الأفغانية بشأن بقاء الأطفال، ورصد النتائج، وتركيز مزيد من الاهتمام على أشد الأطفال حرماناً وتعرضاً للخطر. وفي ٢٧ حزيران/يونيه، أذاعت الهيئة المركزية للإحصاء الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وبينت هذه الدراسة الاستقصائية التي أجريت بدعم من الأمم المتحدة أن ما يقارب مليوناً من الأطفال دون سن الخامسة مصابون بسوء التغذية الحاد. ولوحظ حدوث قدر ملموس من التقدم في معظم المؤشرات المتصلة بالمرأة والطفل، بالمقارنة بالدراسة الاستقصائية السابقة التي أجريت في عام ٢٠٠٣. فقد تحسنت إمكانية الحصول على مياه الشرب بالنسبة لسبعة وخمسين في المائة من السكان، وأصبح ينتظم في سلك التعليم المدرسي حالياً ٦٣ في المائة من البنين و ٤٦ في المائة من البنات ممن هم في سن التعليم الابتدائي. بيد أنه لا تزال توجد بوضوح تفاوتات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية الوصول بالخدمات إلى السكان: فقد بلغت نسبة النساء اللاتي تلقين الرعاية بشأن الولادة في المدن من العاملين الصحيين ٧٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بينما انخفض هذا المعدل إلى ٣٠,٥ في المائة في حالة نساء المناطق الريفية. وكان مستوى تعليم المرأة هو المؤشر الدال بأكبر درجة من الموثوقية على المؤشرات الأخرى كلها تقريباً. وعلى سبيل المثال، بلغت النسبة التي تلقت الرعاية السابقة للولادة من النساء اللاتي أتممن

التعليم الثانوي أو ما يفوقه من مراحل التعليم ٤٥ في المائة، مقابل ١١,٨ في المائة في حالة النساء غير المتعلّقات.

٤٦ - وحظي تفعيل إطار العمل بشأن التغذية لمواجهة نقص التغذية لدى الأمهات والأطفال بالمساندة من النائب الثاني للرئيس، كريم خليلي، بتوليه الإشراف على تنفيذ هذا الإطار. ويهدف الإطار، الذي قامت بصوغه وزارات التعليم والصحة العامة والتجارة والزراعة وإنعاش المناطق الريفية، بدعم من الأمم المتحدة والبنك الدولي، إلى منع الإصابة بتوقف النمو، عن طريق التركيز على الألف يوم الأولى التالية لبدء الحمل. وفي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه، كان شلل الأطفال هو الموضوع الذي تناوله اجتماع بين المسؤولين الأفغان والباكستانيين المختصين في كابل. ووفقاً للبيانات المستمدة في آب/أغسطس، بلغ عدد الحالات التي تأكد حدوثها في أفغانستان في عام ٢٠١٢، ١٧ حالة، أغلبيتها سُجّلت في مقاطعات قندهار وهلماند وكونار. وفي هذا الاجتماع، الذي استضافه وزير الصحة الأفغاني، وضع المشاركون خطة مشتركة لتعزيز التنسيق عبر الحدود، بما في ذلك تحصين الأطفال في المناطق الحدودية غير الآمنة وتطعيم السكان المتنقلين بين أفغانستان وباكستان.

٤٧ - وبالاتسار مع وزارات شؤون اللاجئين وإعادة إلى الوطن، والتنمية الريفية، والزراعة، والعمل والرعاية الاجتماعية، تعكف الأمم المتحدة حالياً على إتمام صوغ برنامج مشترك للعودة الطوعية للاجئين وإعادة إدماجهم. وسينفذ هذا البرنامج الجزء الأفغاني من "استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للدول المضيفة" الصادرة في أيار/مايو ٢٠١٢. وسيسعى البرنامج، الذي ستيديره حكومة أفغانستان، إلى إعادة الإدماج على نحو مستدام عن طريق اتباع نهج مجتمعي في إطار البرنامج الوطني ذي الأولوية. وهو يهدف إلى تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وفرص اكتساب الرزق، والحماية، وبناء القدرات المؤسسية، على مدى أربع سنوات في ٤٨ منطقة ذات معدلات عالية للعودة.

٤٨ - وسلط الضوء على أهمية عودة الأفغان اللاجئين والمشردين داخلياً وإعادة إدماجهم على نحو مستدام، خلال حدث رفيع المستوى نظم تحت رعاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على هامش مؤتمر طوكيو، وكذلك في إعلان طوكيو. وبالمثل، أوصى المشاركون في المؤتمر الوزاري لمنطقة "قلب آسيا" بإيلاء أولوية لتنفيذ تدبير لبناء الثقة بشأن اللاجئين في المرحلة التالية من عملية اسطنبول.

٤٩ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه، قارب عدد المشردين بفعل النزاع ٤٢٥ ٠٠٠ شخص (حوالي ٦٥ ٠٠٠ أسرة)، ربعم تقريبا تعرضوا للتشريد مؤخرا في عام ٢٠١٢ (بزيادة نسبتها ١٤ في المائة عن الفترة نفسها من عام ٢٠١١). وفي ظل هذه الخلفية التي يتزايد فيها التشريد الداخلي، طلبت الحكومة من وزارة شؤون اللاجئين والإعادة إلى الوطن صوغ سياسة وطنية لمعالجة مسببات التشريد، وتعزيز تدابير الوقاية والحماية والمساعدة، وبصوغ حلول مستدامة. وبغية دعم هذا النهج المتسم بالشمول، والبدء في توعية الجهات المعنية الرئيسية، بما فيها السلطات المحلية وممثلو المشردين، عقدت حلقة عمل تشاورية وطنية بهذا الشأن في ١٤ و ١٥ تموز/يوليه. وحضر هذه الحلقة المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، أثناء رحلته إلى أفغانستان، بغية زيادة الدعم السياسي للسياسة الجديدة. وفي ٢٩ آب/أغسطس، قام نائب ممثلي الخاص ومنسق الأنشطة الإنسانية بزيارة جلال آباد كي يناقش على وجه الخصوص مسألة تشريد مئات من الأسر نتيجة للأحداث الأمنية التي وقعت مؤخرا في مقاطعة كونار.

٥٠ - واستمرت الكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والزلازل والهيارات والأحوال الجوية البالغة الشدة والانهيارات الأرضية والتدفقات الوحلية، تنال بآثارها من قطاعات ضعيفة أصلا من السكان الأفغان. ففي الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ تموز/يوليه، سجلت الأمم المتحدة وقوع ٥٨ حادثة من حوادث الكوارث الطبيعية في ٥٧ محافظة، طالت آثارها ٣١ ٧٨٣ فردا، وتسببت في مصرع ١١٦ فردا، ودمرت ٢٠٤٦ متزلا. وقد وردت أنباء جديدة بالترحيب، بعد الجفاف الذي شهده عام ٢٠١١، مؤداها أن وزارة الزراعة والري والثروة الحيوانية تُقدّر أن الإنتاج الوطني من الحبوب في عام ٢٠١٢ سيبلغ ٦,٣ ملايين طن متري. وسيكون هذا ثاني أكبر المحاصيل على مدى ٣٥ عاما وسيمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة عن محصول عام ٢٠١١.

سابعاً - مكافحة المخدرات

٥١ - في ٢٦ حزيران/يونيه، أقر المجلس المشترك للتنسيق والرصد آلية رصد مكافحة المخدرات، التي ستتشارك في رئاستها وزارة مكافحة المخدرات ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستعتمد هذه الآلية، بوصف ذلك أولويتها الأولى، إلى حصر جميع الأنشطة المتصلة بمكافحة المخدرات والمتضمنة في البرامج الوطنية القائمة ذات الأولوية، والتنويه إلى الأنشطة الأخرى المدرجة في البرامج، التي تكون ذات أهمية بالنسبة لنواتج مكافحة المخدرات. وستصبح وزارة مكافحة المخدرات ممثلة حاليا أيضا في اجتماعات المجلس المشترك للتنسيق والرصد ولجنته التوجيهية، وكذلك في المنتديات ذات الصلة في إطار

عملية كابل. وستستير أعمال الآلية وقراراتها بالاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة المخدرات وبالنهج الحالية لوزارة مكافحة المخدرات، بما في ذلك ما يتعلق بسبل المعيشة البديلة، وخفض الطلب على المخدرات، وإنفاذ القانون، وتوعية الجمهور، وبناء المؤسسات.

٥٢ - وفي ٢٠ حزيران/يونيه، أقامت وزارة مكافحة المخدرات حفلا في مدرسة أماني الثانوية في كابل بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، حضرته أطراف وطنية ودولية معنية رفيعة المستوى. وأكد وزير مكافحة المخدرات، زرار أحمد مقبل العثماني، على ضرورة زيادة الرقابة على السلائف الكيميائية وتعزيز الجهود الإقليمية والدولية. وتفيد التقديرات أن قوة الاستئصال التي تقودها الحكومة قد أزلت ٢٨٢ ١٠ هكتارا من الأفيون في عام ٢٠١٢ (بدون الأرقام الواردة من بادخشان حيث أن فحوص درجة جودتها لا تزال جارية) وهو ما يمثل بالفعل زيادة بنسبة ١٧٠ في المائة عن عام ٢٠١١ (٣ ٨١٠ هكتارات).

٥٣ - وفي ٢٧ حزيران/يونيه، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وحكومة أفغانستان جلسة في نيويورك للإحاطة وتبادل الآراء والمعلومات بشأن التعاون الإقليمي في مجال مكافحة المخدرات، استهدفت تكثيف الدعم لحكومات أفغانستان والبلدان المجاورة لها من أجل تحويل أهداف التعاون الإقليمي المتفق عليها إلى إجراءات محددة. وضم المشاركون في تلك الجلسة، التي رأسها المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وزير مكافحة المخدرات ورئيس وكالة مراقبة المخدرات في طاجيكستان. وشملت المناقشة تعزيز الجوانب التشغيلية للجهود القائمة، مثل المبادرة الثلاثية المبرمة بين أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وغيرها من الآليات الإقليمية.

ثامنا - دعم البعثة

٥٤ - واصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عملية إعادة تشكيل نفسها كي تنجز ولايتها على أفضل وجه في البيئة السياسية والأمنية والمالية الحالية والمتوقعة، مسترشدة في ذلك بنتائج الاستعراض الشامل المنفذ عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٧٤ (٢٠١١)، وما تلا ذلك من تجديد المجلس لولايتها في قراره ٢٠٤١ (٢٠١٢)، ومستويات التمويل التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٨، للبعثة السياسية الخاصة. وقد أدت التخفيضات الكبيرة لميزانيتها لعام ٢٠١٣، المتوقع حاليا أن تتراوح بين ١٨ و ١٩ في المائة، والمطلوبة للتوافق مع مستويات التمويل التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، إلى إضفاء طابع الضرورة الملحة على المناقشة وأضافت إليها محددات مالية

واضحة. وقد أجريت مشاورات مسهبة في نطاق البعثة وكذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري، بالنظر إلى النتائج المترتبة على ما سبق بالنسبة إلى منظومة الأمم المتحدة ككل. وإجراء تقليص لنطاق البعثة وتخفيض لمواردها سيؤثر بالضرورة على قدرتها التشغيلية وسيبرز الحاجة إلى التركيز على الأهداف الاستراتيجية الأساسية. وتضطلع منظومة الأمم المتحدة في أفغانستان حاليا بعملية تقدير لحرورية البرامج تشمل استعراض وتحديد الأنشطة الجوهرية للبعثة ولفريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك استعراض وتحديد الطرائق الفعالة والمرنة والمأمونة لتنفيذ ولاية كل منها.

٥٥ - وتشغل العناصر التشغيلية الرئيسية لتشكيل البعثة إغلاق تسعة من مكاتب المقاطعات، وتخفيض الملاك المأذون به من الموظفين الدوليين والوطنيين بنسبة تقارب ٢٥ في المائة (٦٢٩ وظيفة)، وإجراء تعديل للدعم اللوجستي للبعثة يشمل خفض عدد الأصول الجوية من عشرة إلى سبعة. وجرى بالتزليل أيضا تنقيح العدد المأذون به حاليا من المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة. وقد كُفّت عن العمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير مكاتب مقاطعات زابول ونمروز وبادغيس وغور، وستغلق بحلول نهاية عام ٢٠١٢ المكاتب الكائنة في دايكوندي وأوروزغان وطاخار وساري بول وكونار. وستسلم بعض الوكالات والصناديق والبرامج بعضا من أماكن العمل، كما هو الحال في مقاطعة غور. ولا تزال تغطية النطاق الوطني تشكل عنصرا جوهريا من عناصر الأنشطة المقررة للبعثة، ولكن سيضطلع بها الآن على نحو أكثر مرونة، يجعل المكاتب الإقليمية تعمل بوصفها محاور مزودة بالقدرات اللوجستية والفنية اللازمة لتغطية المقاطعات المجاورة، حيثما يمكن ذلك.

٥٦ - واستمرت الاستثمارات المخططة سابقا في المرافق الجوهرية للبنية الأساسية، حيثما تكون هذه ضرورية لكفالة استيفاء المعايير التشغيلية المتعلقة بسلامة الموظفين وأمنهم. وتسير قدما أعمال التشييد المتعلقة بالمكاتب الكائنين في مقاطعتي بلخ وباميان، ويتوقع أن يصبحا جاهزين للعمل بحلول تشرين الأول/أكتوبر. ويتصل الاستثمار الرئيسي الجديد الوحيد المتوقع في البنية الأساسية بنقل المكتب الكائن في كوندوز من المجمع الحالي، لأسباب أمنية. وستواصل البعثة عملية نقل المهام إلى الكويت. وفي هذا الصدد، يتواصل العمل قدما في إنشاء مكتب خلفي متكامل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بإدماج وحدات الشؤون المالية والموارد البشرية بوصف ذلك جزءا من المرحلة الأولية.

٥٧ - وتشمل إعادة التشكيل التنظيمي المقترحة إنشاء وحدة للشؤون المدنية، تضم معا وحدتي البعثة المختصتين بالحكومة والاتساق الإنمائي. وستدمج كذلك وحدة حماية الطفل مع وحدة حقوق الإنسان، مع الإبقاء على جميع ما يلزم من خطوط التبعية للممثل الخاص

للأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح. وستكثف البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاضد بينهما في قطاع العدالة، وفقا للتوجيه المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن سيادة القانون، مع زيادة التوافق الاستراتيجي وتعزيز التعاضد في الأنشطة على صعيد المقاطعات. وسيواصل مركز التدريب التابع للبعثة ممارسة التشارك مع المؤسسات المحلية والإقليمية لبناء القدرات الوطنية وتركيز الجهود على جلب استشاريين دوليين للعمل في البعثة.

تاسعا - ملاحظات

٥٨ - لقد وطّد مؤتمر طوكيو بقدر أكبر التزامات حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي بإقامة شراكة متينة فيما بينهما. فالالتزامات المتبادلة التي حُدّدت في بون، ألمانيا، في محادثات الأمم المتحدة بشأن أفغانستان، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وأعيد تأكيدها في المناقشات المتعلقة بأفغانستان في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي المعقود في شيكاغو، الولايات المتحدة، في أيار/مايو ٢٠١٢، أصبح يكملها حاليا إطار عمل طوكيو. وإني لأهنئ الحكومة على ما قامت به من إعداد ممتاز لهذا الحدث وعلى عزمها على صوغ السبل المؤدية إلى تنفيذ نتائجه؛ وأرحب بالتعهدات السخية من جانب الشركاء الدوليين بتقديم معونات مالية تتجاوز ١٦ بليون دولار حتى عام ٢٠١٥ وبإبقاء الدعم حتى عام ٢٠١٧، عند مستويات مكافئة أو مقارنة لمستويات العقد الماضي. وما يستلزم الاهتمام بصورة مطردة حاليا هو إتمام البرامج المتبقية، والاتفاق على بيان مُجدّد النشاط للمجلس المشترك للتنسيق والرصد، واعتماد سياسة إدارة المعونة. ويجب أن يكون التركيز في تفعيل هذه الالتزامات منصّباً على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في تمهيد السبيل المؤدى إلى الاعتماد على الذات على نحو لا رجعة فيه، وقيام الهياكل الشرعية للحكومة، وإنجاز الخدمات، واستتباب الاستقرار.

٥٩ - ومن الضروري إحراز تقدم واضح للعيان بشأن المؤشرات المتضمنة في إطار عمل طوكيو. ويجب أن تكون البرامج الوطنية ذات الأولوية متسلسلة على الوجه السليم وأن تبدأ في التطور حاليا إلى وسائل لتحقيق نتائج إنمائية ملموسة. وتتسم خطوات تعميم جهود مكافحة المخدرات عن طريق إقرار آلية الرصد، وما أسفر عنه مؤتمر طوكيو من نتائج، وصدور المرسوم الرئاسي المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه، بأنها جميعا خطوات إيجابية من حيث الإقرار بالطبيعة الشاملة لهذه المسألة. وفيما يتعلق بالتصدي للفساد، يتعين إيلاء مزيد من الدعم الرسمي للجنة الرصد والتقييم كي تنجز ولايتها، بينما يلزم إحراز تقدم بشأن التسديدات والمحاکمات المتصلة بفشل مصرف كابل. ويجب على المجتمع الدولي بدوره، بما فيه أسرة

الأمم المتحدة، أن يقدم مساعدات يمكن التنبؤ بها متبعا في ذلك السبل التي تعزز الملكية الوطنية والقدرة الوطنية.

٦٠ - ووفقا لما أكدت عليه الجهات المانحة مرارا في طوكيو، من الضروري حماية وتعزيز المكاسب المحققة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة. وسيكون من المؤشرات الرئيسية في هذا الصدد مدى تنفيذ قانون القضاء على العنف ضد المرأة وخطة العمل الوطنية بشأن المرأة في أفغانستان. ووفقا لما أوضحته الدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات، فإن الالتزام بتمكين المرأة هو في نهاية المطاف استثمار في مجال تحقيق النتائج الإنمائية.

٦١ - وكان من مواضع التركيز الرئيسية في طوكيو أيضا أهمية جولة الانتخابات المقبلة بالنسبة لمرحلة الانتقال السياسي. ويجب أن تكون هذه الانتخابات منافسة نزيهة مُبرأة من التدخل الداخلي والخارجي، يتمكن فيها الأفغان في جميع أنحاء البلد من تسجيل أنفسهم والإدلاء بأصواتهم. ومن الجوانب الجوهرية للتعددية السياسية توافر الإمكانيات بلا أي عائق للنقاش النشط فيما بين الأحزاب السياسية وفي إطار المجتمع المدني، مع توافر حرية نقل الأخبار لوسائل الإعلام. ويلزم استغلال ما يوجد من اهتمام شديد على المستويين الوطني والدولي، مع استخدام الفترة التمهيديّة في الاتفاق على ما يلزم من المؤسسات وأطر العمل والإجراءات المتسمة بالاستقرار والمصادقية، وفي توطيد هذه المؤسسات والأطر والإجراءات. وتمثل قوة الممارسة القيادية من جانب لجنة الانتخابات المستقلة أمرا بالغ الأهمية لتوفير الثقة لدى الجهات المانحة، بل والأهم من ذلك لجعل العملية تتمتع بالمصادقية. أما المرحلة الثانية الحالية لمشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنون "تعزيز القدرة القانونية والانتخابية من أجل الغد" فهي تقدم المساعدة في مجال بناء القدرات والمجال التقني. والأمم المتحدة على أتم استعداد للاضطلاع، لدى ورود طلب لذلك من السلطات الأفغانية، ببعثة لتقييم الاحتياجات من أجل تحديد التفعيل الممكن للدعم الانتخابي.

٦٢ - وسُجّلت عدة أوجه للتحسن في الحالة الأمنية في مقابل مستوياتها التي بلغت ذروة قياسية في عدد الحوادث في عام ٢٠١١. بيد أن هذه المكاسب لم تنشئ إحساسا لدى الجمهور بزيادة الأمن ولا تعكس حدوث تحسينات للهياكل المؤسسية تصل بها إلى المستويات اللازمة لاستتباب الاستقرار الأطول أمدا. وكان التغير طفيفا في الديناميات المؤدية إلى التخفيف من شدة دورة النزاع العميقة الجذور. وعلاوة على ذلك، سيكون لتناقص الوجود الدولي تأثير ملموس من الناحية المالية في مناطق عديدة، يمكن أن يؤدي، في المدى القصير على الأقل، إلى تفاقم سلوكيات النهب، حيث يكون انخفاض التدفق النقدي مشجعا

للسلوك الإجرامي. ويلزم أن تعمل الحكومة والمجتمع الدولي معا على التخفيف من شدة المخاطر الأمنية والإنسانية الناتجة عن التقلص الاقتصادي. وستسعى الأمم المتحدة، بتنسيق وثيق مع الجهات الرئيسية المعنية وفي إطار مواردها المحدودة، إلى مساعدة الأفغان في سد ما قد ينشأ من ثغرات مع تسارع عملية الانتقال.

٦٣ - وسارت عملية الانتقال في المجال الأمني حتى الآن على النحو المخطط والمتوقع. وتناديا لاحتمال استتالة أمد النزاع، أو ازدياد التشرذم وانعدام الاستقرار، هناك فيما يبدو تقدير متزايد لدى الجهات المعنية الرئيسية للحاجة الماسة إلى استطلاع إمكانية إبرام تسوية فيما بين الأفغان. وقد بدأت تظهر دلالات على وجود الرغبة في الحوار، مع الأطراف المناظرة المناسبة، لدى بعض عناصر الطالبان. ولا تزال إحدى الأولويات الأساسية لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان هي بذل المساعي الحميدة دعما لعملية يقودها الأفغان ويملكونها لإحلال السلام والمصالحة. وأنا أؤيد جعل نظام الجزاءات المفروضة طبقا للقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) أكثر توافقا مع الأطر الأفغانية للسلام والمصالحة. وعلى وجه التحديد، يمكن أن تكون عملية الإعفاءات من حظر السفر أداة مفيدة لتعزيز جهود السلام. وستؤدي المؤسسات والجهات الفاعلة الدينية دورا بالغ الأهمية في توطيد المصالحة وتعزيز السلام، ومن ثم فإن البعثة تواصل تعزيز ما لديها من قدرات وأنشطة بشأن التواصل في هذا المجال.

٦٤ - وعلى الرغم من أن انخفاض عدد الضحايا المدنيين أمر جدير بالترحيب، فإن المكاسب المحققة في هذا المجال تتسم بالمشاشة ولا تزال تمثل مأساة إنسانية كبيرة. وتسقط الأغلبية الكبيرة من الضحايا المدنيين بفعل استخدام العناصر المناوئة للحكومة للأجهزة المتفجرة المرتجلة العاملة بأقراص الضغط، والهجمات الانتحارية، والاعتداءات التي تستهدف المدنيين، بمن فيهم من الرجال والنساء الذين يسعون سعيا حثيثا إلى تحقيق السلام والمصالحة. ولا بد أن يصبح مفهوما لدى مرتكبي هذه الأفعال الإرهابية الخسيسة ومن ينظمون ارتكابها ومن يدعمونه من الداخلي ومن الخارج أن الأمر المرجح هو أنهم سيقدمون في نهاية المطاف ليد العدالة لينالوا جزاء أفعالهم التي تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وأنا أطلب بوجه خاص العناصر المناوئة للحكومة أن تتيح لمنظمات الأنشطة الإنسانية إمكانية الوصول إلى المجتمعات المحلية وأن تعرب علنا عن التزامها بدعم حملات التحصين من الأمراض.

٦٥ - ويجب التنويه ببعض الخطوات الفعالة المتخذة من جانب القوات الموالية للحكومة لخفض أعداد الضحايا من المدنيين. ومع استمرار تولي قوات الأمن الأفغانية لمسؤوليات

متزايدة، سيكون من التدابير المهمة لاستمرار هذه الجهود إنشاء فريق في الجيش الأفغاني لتقليل الضحايا من المدنيين، يكفل إجراء التحقيقات في حينها والتتبع الدقيق للحوادث ذات الصلة. وتشكل المساءلة عنصرا حيويا لبناء الثقة لدى الجمهور في القوات الأفغانية المسؤولة عن حماية السكان وتعزيز سيادة القانون. ومن الضروري وضوح خطوط القيادة والسيطرة، ومن ثم تدأب البعثة على التواصل مع الجهات المعنية بشأن الشواغل المتعلقة بالشرطة المحلية الأفغانية على وجه الخصوص.

٦٦ - وبالنظر إلى عمق الاحتياجات الإنسانية في أفغانستان، فإن بعد إجراء استعراض منتصف السنة، زاد نطاق عملية النداءات الموحدة إلى ٤٤٨ مليون دولار لتلبية احتياجات إنقاذ الحياة اللازمة لحوالي ٨,٨ ملايين نسمة. ومما يبعث على القلق أن نسبة التمويل حتى آب/أغسطس لم تتجاوز ٣٣,٥ في المائة، أي أقل من نصف المبلغ الذي كان متاحا خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١١.

٦٧ - وقد نشطت عملية استنبول الدعم الإقليمي وعززته من حيث درجة اتساقه، مما ساعد على إعادة تعريف المساعدة الإقليمية لأفغانستان على أساس المصلحة الذاتية المتبادلة، بدلا من تعريفها على أنها عمل خيري. وبفضل قوة طابع تعدد الأطراف الذي تتسم به العملية، مع المشاركة الإقليمية والقيادة الأفغانية والدعم الدولي، جاء مستوى المشاركة من جانب بلدان منطقة قلب آسيا والجهات الداعمة لها فائقا للتوقعات الأولية. وإني أتوجه بالشكر على وجه الخصوص إلى البلدان المجاورة والدول المشاركة التي التزمت بأخذ زمام المبادرة بشأن شتى تدابير بناء الثقة المتفق عليها في إطار عملية استنبول.

٦٨ - أما إعادة تشكيل البعثة في ظل تخفيض كبير للموارد، فسيؤثر بالضرورة على القدرة التشغيلية وعلى تنفيذ الولاية. وفي ضوء توقعات حكومة أفغانستان والمجتمع المدني والدول الأعضاء بشأن أدوار ومسؤوليات البعثة ومنظومة الأمم المتحدة على نطاق أوسع فيما بعد عام ٢٠١٤، يلزم إجراء نقاش بناء بهذا الصدد. والتخفيض التدريجي ليس بأي حال من الأحوال تديرا تمهيدا للخروج. فالأمم المتحدة لم تزل شريكا قويا لأفغانستان منذ ٦٠ سنة، وسيظل التزامها غير منقوص بتحقيق مستقبل عامر بالسلام والأمن لهذه الدولة ولشعبها.

٦٩ - وأود، مرة أخرى، أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة الوطنيين والدوليين في أفغانستان، وبخاصة لممثلي الخاص، يان كوبيتش، على جهودهم المستمرة وتفانيهم المتواصل في دعم شعب أفغانستان، برغم الظروف الحافلة بالتحديات.